الإئتلاف التربوي الفلسطيني
Palestinian Education Coalition

بالشراكة مع

الإئتلاف اليمني للتعليم للجميع
Yemeni Coalition for Education for All

الإئتلاف التربوي التونسي
COALITION EDUCATIVE TUNISIENNE

الإئتلاف السوداني للتعليم للجميع (اسكيفا)
Sudanese Coalition for Education For All (SCEFA)

ندوة حوارية بعنوان: تمويل التعليم في (فلسطين، اليمن، السودان، تونس) المشكلات والحلول والرؤى المستقبلية لتنويع مصادره

الائتلاف التربوي الفلسطيني :

الائتلاف التربوي الفلسطيني هو إطار أهلي مؤسساتي، يعمل للضغط والتأثير على السياسات ذات العلاقة بالنظام التربوي وعلى الثقافة المجتمعية، وصولا إلى سياسات وتشريعات تضمن وصول كافة الأطفال في فلسطين الى تعليم نوعي ومجاني والزامي. بما يتلاءم والهدف الرابع من أهداف التنمية العالمية. ويضم في إطاره الائتلافي جمعيات واتحادات ونقابات ولجان، تعمل معا للوصول لبيئة تربوية آمنة منسجمة دامجة معززة للهوية الوطنية.

تأسس الائتلاف التربوي الفلسطيني عام 2007 بمبادرة من مركز إبداع المعلم بهدف تجميع كافة الجهود العاملة في قطاع التعليم في فلسطين، لتشكيل جسم ضاغط ومؤثر على السياسات التربوية الفلسطينية وصولاً إلى مخرجات نوعية في التربية

والتعليم، إضافة إلى التنسيق والتشبيك بين كل المؤسسات الفاعلة في برامجها لصالح قطاع التعليم، من أجل تحسين الخدمات المقدمة والحصول على مخرجات نوعية للتعليم في فلسطين.

الخلفية:

الإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري له عائد إيجابي ملموس ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي أيضاً، وليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي بصفة عامة. هذا ما تعلّمنا إياه أدبيات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي والتجارب الناجحة للعديد من الدول التي حققت نجاحات مشهودة في مجال النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية خلال العقود الخمسة الماضية. ولا شك أن الولوج إلى عصر المعرفة، بما تضمّنه من تكنولوجيات متطوّرة وتغيّرات متسارعة وتحديات متنامية وفرص واسعة، قد ضاعف من أهمية التعليم باعتباره المحدد الرئيسي للّحاق بالركب العالمي للتنمية.

ورغم الاعتراف الواسع بأهمية التعليم، إلا أن قضية "التمويل" تظل أحد القضايا الحاكمة التي تحدّ كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له، خاصةً في البلدان النامية التي تعاني بصفة عامة من محدودية الموارد وعجز الموازنة وتسعى في الوقت ذاته إلى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلبة في المراحل المختلفة من التعليم. وبعيداً عن الجدل الأيديولوجي الذي يثار عادةً بين الخيارين "العام والخاص" في مجال الإنفاق على التعليم، فإنه أصبح من المتفق عليه أن هناك دور "تكاملي" وليس "تنافسي" بين الخيارين، بمعنى أن الدولة لها دور أساسي في الإنفاق على التعليم، يكمّله ولا يقل عنه أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص. إلا أن غالبية الآراء تذهب إلى أن الأهمية النسبية لكلا الدورين تتفاوت حسب المرحلة التعليمية، بحيث تزداد أهمية الإنفاق العام في مراحل التعليم الأولى بينما تتزايد الأهمية النسبية للإنفاق الخاص في مراحل التعليم العليا.

وتوضح العديد من التقارير والدراسات أن تمويل التعليم أصبح مشكلة تعاني منها معظم الدول، حيث أظهر تقرير جديد للبنك الدولي واليونسكو صدر بالتزامن مع انعقاد فعاليات مؤتمر القمة التحويلي للتعليم الذي عقد في باريس (28-30 يونيو). أن وباء COVID-19 قد أدى إلى تفاقم الفجوات القائمة في الاستثمار التعليمي عبر جميع أنحاء العالم. داخل البلدان. ويحذر التقرير من أن هناك حاجة إلى إعادة ترتيب أولويات تمويل التعليم لتجنب اتساع التفاوتات التعليمية وتفاقم الضربة التي قد تلحق بإمكانيات الكسب المستقبلية لطلاب اليوم، والتي تقدر الآن بما يقرب من 21 تريليون دولار من الأرباح مدى الحياة، فوق 17 تريليون دولار المقدرة في عام 2021.[1]

ويخلص تقرير مراقبة تمويل التعليم 2022، وهو تقرير سنوي عن الوضع العالمي لتمويل التعليم تم إعداده بالاشتراك بين البنك الدولي، والتقرير العالمي لرصد التعليم(GEM) ، ومعهد اليونسكو للإحصاء(UIS) ،إلى أنه على الرغم من الخسائر الكبيرة في التعلم الناشئة عن إغلاق المدارس المرتبطة بفيروس كورونا، ظل الإنفاق الحكومي العام على التعليم راكدًا .منذ

[1] https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/education-finance-watch-2022

ظهور الوباء، انخفض إجمالي المساعدات الثنائية للتعليم، بينما استمرت الأسر في تحمل حصة كبيرة من تكاليف التعليم في البلدان منخفضة الدخل2. ولقد خفض حوالي 40٪ من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من إنفاقها على التعليم مع بداية الوباء في عام 2020، بمتوسط انخفاض في الإنفاق الحقيقي بنسبة 13.5٪ .كما انخفضت حصة الإنفاق على التعليم في الإنفاق العام الإجمالي.

وتكشف البيانات المتاحة عن الميزانيات الحكومية الوطنية للفترة 2021-2022 أنه في البلدان ذات الدخل المرتفع، ظل التعليم كحصة من إجمالي الميزانيات الحكومية مستقرًا في 2019-2021، وفي عام 2022 كان أعلى مما كان عليه في عام 2019. ومع ذلك، في البلدان ذات الدخل المنخفض، انخفض نصيب التعليم في عام 2020، وانتعش قليلاً في عام 2021، لكنه انخفض مرة أخرى في عام 2022 وظل دون مستويات عام 2019[3].

"بشكل عام ، لم تضع البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى الأولوية للتعليم في ميزانيات حكوماتها الوطنية منذ بداية الوباء – لم يسترد التعليم المساحة المفقودة من حيث حصته في إجمالي الميزانية الحكومية، والتي لا تزال أقل في عام 2022 قال جايمي سافيدرا، **المدير العالمي للتعليم بالبنك الدولي**" : هذا يحتاج إلى التغيير لضمان التمويل الكافي للتدابير المطلوبة بشكل عاجل لاستعادة وتسريع التعلم وحماية مستقبل هذا الجيل من الطلاب ، والذي أصبح مهددًا الآن بخسارة 21 تريليون دولار من أرباحه مدى الحياة".في حين أن تحقيق المعايير الدولية الموصى بها للإنفاق الحكومي على التعليم يمثل تحديًا للعديد من البلدان، فقد أظهر البعض الآخر أن ذلك ممكن .من بين 33 دولة ذات دخل متوسط ومنخفض مع بيانات في عام2020،حققت 15 دولة كلا الهدفين، وحققت أربعة واحدة أو أخرى، بينما لم تحقق 14 دولة أيًا منهما. وعلى الصعيد العالمي، تعد الحكومات المصدر الرئيسي لتمويل التعليم، لكن الإنفاق الأسري والمساعدات الدولية يمثلان حصة كبيرة من إجمالي الإنفاق على التعليم في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وتُظهر البيانات الجديدة أن المانحين الثنائيين قد خفضوا بشكل جماعي مساعدتهم المباشرة للتعليم من 2019 إلى 2020. ومن المفهوم أن البلدان أعطت الأولوية للإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية على التعليم في بداية الوباء، والآن يتم توجيه مساعدات إضافية نحو التخفيف من عواقب الحرب في أوكرانيا والأزمات الأخرى .على الرغم من قيام عدد من الجهات المانحة الثنائية بزيادة مساعداتها في عام 2020، إلا أن الغالبية خفضتها، مما أدى إلى انخفاض إجمالي المساعدات الثنائية المخصصة للتعليم .ويحذر التقرير من أن تضاؤل الأولويةالسياسية للتعليم لن يمكّن البلدان من القيام بما هو مطلوب لاستعادة التعلم وتسريع وتيرة التعلم وسيقوض بمرور الوقت تنمية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي طويل الأجل[4].

وبالتالي "فنحن نسير أولاً في أزمة تعليمية.لن يكون هناك طريق للعودة ما لم نغير أولوياتنا بشكل جذري . وتحذر **ستيفانيا جيانيني، مساعدة المديرة العامة للتربية في اليونسكو**، إذا تعثر التمويلزاد خطر زيادة عدم المساواة،وتمويل التعليم المتعثر في هذه اللحظة الحرجة سيكون له تداعيات على العائلات لسنوات قادمة. وتظهر الدراسات إنه في البلدان الأكثر فقراً، تدفع

---

[2]البنك الدولي، والتقرير العالمي لرصد التعليم (GEM)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، تقرير مراقبة تمويل التعليم 2022.

3نفس المرجع السابق.

4بيان صحفي 28 يونيو 2022 بعنوان: تمويل التعليم راكد أو متراجع على الرغم من احتياجات التعلم المزمنة بعد COVID-19. انظر: https://www.worldbank.org/en/news

الأسر أكثر بثلاث مرات من نصيب التكلفة الإجمالية للتعليم مقارنة بالدول الأكثر ثراءً .داخل البلدان، تنفق الأسر المعيشية الأغنى ما يقرب من ضعف نصيبها من دخلها على التعليم مما تنفقه أفقرها، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة.

وإذا تحدثنا عن تمويل التعليم في بعض الدول العربية التي تعاني من صراعات عسكرية مثل اليمن، ودول أخرى تعاني من صراعات سياسية مثل (السودان، تونس) ودول تعاني من تبعات الاحتلال الإسرائيل وهي فلسطين، فسوف نجد أن كل هذه الدول تعاني من مشكلات معقدة تتعلق بتمويل التعليم وقد زاد من تلك التبعات والمشكلات اتشار وباء جائحة كوفيد19، والتي تسببت في انخفاض مدلات الناتج المحلي وزيادة أعباء الديون المحلية والخارجية لتلك الدول.

ففي فلسطين قفز الدين العام المستحق على الحكومة الفلسطينية، بنسبة 26.5 بالمئة على أساس سنوي حتى نهاية أبريل/نيسان الماضي 2022، وسط تزايد حاجة البلاد للسيولة النقدية لمواجهة ضعف الإيرادات وارتفاع النفقات.جاء ذلك في مسح أجرته الأناضول، على بيانات الميزانية الفلسطينية الصادرة عن وزارة المالية، أظهر أن الدين العام (الداخلي والخارجي) بلغ 3.7 مليارات دولار حتى نهاية أبريل 2021.وكان الدين العام في الفترة المقابلة من 2020، سجل 2.926 مليار دولار[5].

ويعود ارتفاع الدين العام، إلى تراجع مداخيل الحكومة الفلسطينية من الضرائب خلال العام الماضي، كإحدى التبعات السلبية لجائحة كورونا، تبعها أزمة مقاصة مع إسرائيل. ورفضت الحكومة الفلسطينية في يونيو/حزيران 2020، تسلم أموال المقاصة من إسرائيل، واستمرت الأزمة حتى نوفمبر/ تشرين ثاني لنفس العام، فيما تحولت البنوك في البلاد إلى الممول البديل للحكومة، عبر القروض. وعائدات المقاصة هي مستحقات ضريبية فلسطينية تجبيها تل أبيب على الواردات الفلسطينية القادمة من إسرائيل ومن خلالها بمتوسط شهري 200 مليون دولار، وتحولها نهاية كل شهر لخزينة السلطة بعد اقتطاع عمولة 3 بالمئة. وعلى أساس شهري، ارتفع إجمالي قيمة الدين العام بنسبة 4.4 بالمئة، ارتفاعا من 3.545 مليارات دولار بنهاية مارس 2021. وبلغ إجمالي الدين العام المحلي حتى نهاية أبريل 2.379 مليار دولار، بينما بلغ الدين العام الخارجي 1.323 مليار دولار. وتشكل نسبة الدين العام المستحق على الحكومة الفلسطينية 28 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المسجل في 2020، البالغ قرابة 13.2 مليار دولار. كذلك، يأتي ارتفاع الدين العام مع استمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية، البالغة 370 مليون دولار للميزانية العامة في 2020، مقارنة مع متوسط مليار دولار سنويا، سابقا. وهذا انعكس بدوره على انخفاض في تمويل التعليم في فلسطين.

إن المتتبع لمنظومة تمويل التعليم في فلسطين يستطيع أن يدرك أن هذه المنظومة تمر بأزمة، سواء كانت هذه الأزمة معلنة أو مستترة، وسواء كانت ظاهرة أو متخفية، كما يستطيع تلمس مجموعة من المشكلات الخاصة التي تواجه التعليم في فلسطين، والتي تشكل عبئا ماديا يثقل كاهل موازنة التعليم. من أهم هذه المشكلات الخاصة، الناتجة عن مشكلات أبرزها: تراجع حجم المساعدات الخارجية، تأثيرات جائحة كوفيد 19 على الانفاق على التعليم، التحريض المستمر على وقف التمويل أو تأخيره أو تقليصه، التزايد المستمر في العجز المالي في الموازنة السنوية للدولة. ومشكلات أخرى منها: ضعف المساءلة عن

[5]مسح أجرته الأناضول،نهاية أبريل/نيسان الماضي 2022

كيفية إدارة الموارد المادية والبشرية، إضافة إلى انتهاء مفعول المشاريع مع انتهاء تمويلها، وبالتالي تدني الاستدامة أو انعدامها، التضخم الوظيفي المتمثل في وجود زيادة لا ضرورة لها في عدد الموظفين في بعض المديريات والدوائر وما يشكله ذلك من زيادة في نفقات الرواتب وإضافة عبء ثقيل على الموازنة، وكذلك، تدني العائد من بعض الموظفين الذين يهدرون معظم وقتهم بلا طائل ودون إنتاج، عدم تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال التعليم وتوظيفها لتحسين جودة التعليم من جهة، والتخفيف عن الموازنة من جهة ثانية، والديون المتراكمة على الحكومة الفلسطينية.

وفي اليمن؛يمر البلد بأزمة هي الأسوأ والأكثر تعقيدا في تاريخه المعاصر. ففي قطاع التعليم خلفت الحرب الراهنة أزمة تعليمية هي الأسوأ في تاريخ اليمن المعاصر وإحدى أضخم الأزمات التعليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد سوريا. حيث وصل عدد التلاميذ المحرومين من مواصلة تعليمهم إلى (3.5) مليون مقارنة بـ(1.7) مليون قبل الحرب، وتعرضت ثلث المدارس التعليمية لأضرار مختلفة نتيجة تعرضها للقصف المباشر أو بسبب استخدامها لأعمال عسكرية، كما أدى توقف صرف مرتبات 70% من المعلمين إلى إغلاق آلاف المدارس.

وتسببت الحرب والصراع الدائر في البلد إلى ارتفاع قيمة الدين العام بنسبة (226%) تقريباً في الفترة بين عام 2014 و2020م، حيث ارتفع من (4.47) ترليون ريال إلى حوالي (15.3) ترليون ريال. وتشكل الديون المحليةالنسبةالعظمىمن هذا الدين (205%)،نتيجةاقتراضالحكومةاليمنيةمن البنك المركزياليمني في عدن، الذي انتهج سياسة نقدية توسعية لطباعة أوراق نقدية جديدة لسد العجز الهائل في الموازنة العامة. كما تعذر الحصول على القروض الخارجية، بالنظر إلى تعليق البنك المركزي سداد معظم التزامات الديون الخارجية بعد فترة وجيزة من بدء الصراع باستثناء تلك المستحقة لوكالة التنمية الدولية. واستقرت القيمة الإجمالية للديون الخارجية عندمايقرب من (7) مليارات دولار أمريكي بين عامي 2015و 2017. وارتفعت الديون الخارجية بمقدار ملياري دولار في عام 2018، مع الوديعة السعودية المقدمة للبنك المركزي اليمني في عدن لتسهيل تمويل استيراد السلع الأساسية واستقرار سعر الصرف.

وتسببت الصراعات السياسية والعسكرية الدائرة في اليمن منذ عام 2015م في تدهور المنظومة التعليمية، إذ تقدر مجموعة التعليم بأن نحو 4.7 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية، ومنهم 3.7 مليون طفل في حاجة ماسة إلى التعليم. وهذا العدد يشمل حوالي(2.415) مليون طفل خارج المدارس؛ فضلاً عن إغلاق مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتعرض المراكز التعليمية للنهب والمصادرة، وهو ما يقود إلى تقويض قطاع التعليم اليمني، حيث تؤكد بيانات مجموعة التعليم أن ما يقدر بنحو (2500) مدرسة غير صالحة للاستخدام بسبب النزاع في اليمن، منها (256) مدرسة دمرت تدميرًا كليًّا بسبب الغارات الجوية أو القصف، و(1520) مدرسة تعرضت لأضرار جزئية، و(167) مدرسة تأوي النازحين داخليًّا، و(23) مدرسة لا تزال تحتلها الجماعات المسلحة. وأكثر من مدرسة من بين كل ثلاث مدارس تعرضت للضرر أو التدمير. كما أن المدارس في التجمعات المستقبلة للنازحين أو العائدين لديها قدرة محدودة على استيعاب الطلبة الوافدين من أبناء النازحين. ولا يزال الافتقار إلى الأمان يشكل عائقًا كبيرًا أمام وصول الأطفال إلى المدارس. حيث الإبلاغ عن أكثر من (762) اعتداء على مؤسسات تعليمية (تم التحقق من 426 حالة) منذ أن بدأت الأزمة اليمنية في عام 2011. وقد تسببت الحرب في اليمن في

توقف صرف المرتبات للمعلمين وللكوادر التربوية منذ عام 2016م، وجعلهم يواجهون ظروفًا سيئة، نظرًا للانعكاسات المالية والنفسية الناتجة عن عدم الحصول على الرواتب، وغياب فرص العمل، وتدهور الحافز المعنوي للمعلمين، وهو ما يؤثر على استقرار الأسر، بل وتشير بعض الكتابات اليمنية إلى تزايد معدلات الانتحار في أوساط الأساتذة والمدرسين لاسيما في ظل شعور عميق باليأس، وغياب أي بدائل منظورة. وبسبب انتهاء الأعوام الدراسية من بداية 2016-2017 إلى 2018-2019م قبل الأوان إضافة إلى انقطاع رواتب المعلمين وغيابهم عن المدارس تقلص عدد الأيام والساعات الدراسية عن الأيام الطبيعية؛ حيث يفترض أن تكون عدد الأيام الفعلية التي يقضيها الطالب/الطالبة في المدرسة (141) يوم بمتوسط (6) ساعات في اليوم الواحد ليصبح إجمالي الساعات الدراسية (846) ساعة دراسية؛ في حين انخفض متوسط عدد الأيام الدراسية في ظل غياب المعلمين إلى ما يقارب 100 يوم بمتوسط ثلاث ساعات في اليوم الواحد لتصبح عدد الساعات (300) ساعة.

وتراجعت نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من أجمالي الناتج المحلي، **فقد انخفضت نسبة الانفاق على التعليم من أجمالي الناتج المحلي من (4.98%) عام 2016م إلى (1.5%) عام 2017، ثم ارتفعت النسبة لتصل (4.4%) عام 2019م، لتعود مرة أخرى للانخفاض إلى (2.7) عام 2020م.** وارتفعت نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الموازنة للحكومة من (13.78%) عام 2012، لتصل قمة الارتفاع في (20.04%) عام 2015م، تم تنخفض إلى (6.8%) عام 2017م، لتعود في الارتفاع مرة أخرى لتصل (8.15%) عام 2019م، وتنخفض لتصل (6.95%) عام 2021م. وبالنسبة للإنفاق على قطاع التعليم في اليمن فقد انخفضت من (422.7) مليار ريال عام 2014 إلى (62.3) مليار عام 2017، ثم ارتفع ليصل إلى (138.1) مليار عام 2019م، ليعاود الانخفاض مرة أخرى إلى حوالي (83,9) مليار عام 2020م، وارتفع عام 2021م إلى (121,415) مليار ريال. بينما انخفضت أهميته النسبية من **(1.9-%) 2014م**إلى **(325.7-%) عام 2017**، ثم ارتفعت لتصل (46%) عام 2018م، لتعود مرة ثانية في التراجع لتصل **(64- %)** عام 2020م، ولتعود في التحسن لتستقر عام 2021م عند (30.9). وارتفاع نسبة العجز في الموازنة العام لقطاع التعليم لتتجاوز ما نسبته (78.04%) خلال الخمس سنوات مجتمعة للفترة (2017-2021). [6]

وبالنسبة للسودان، الذي يعتبر من أكبر الدول الافريقية والعربية التي تعاني من الازمات السياسية وعدم الاستقرار الأمنيوالاقتصاديوالاجتماعي. ويرجع ذلك الى تعدد الانظمة السيادية الحاكمة من انظمة ديمقراطية الى انظمة شمولية وعسكرية تحكمت في علاقات السودان الخارجية وأدت الى تدهور السودان وعزله من المجتمع الدولي ودخوله في القائمة الراعية للإرهاب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه ادى الى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية وتسبب في تصخممالي بلغ اعلى المعدلات في المحيط العربي والأفريقي. ويعتبر السودان من أكبر الدول العربية المثقلة بالديون وقد بلغت ديون السودان الخارجية حوالي 60 مليار دولار والتي وقفت كأكبر عقبة في طريق تنمية السودان وبعد صدور القرارات من صندوق النقد الدولي تم اعفاء السودان من جوالي (23) مليار دولار وذلك بعد الانفتاح الخارجي بعد اندلاع ثورة 19 ديسمبر ولكن تغيرت الاوضاع السياسية مرة اخرى وحرم السودان من المساعدات الاقليمية والانمائية المقدمة من المانحين وتأثر

[6]المصدر: وزارة المالية: النشرة المالية لوزارة المالية – صنعاء للأعوام (2014-2021)، وزارة المالية، صنعاء، اليمن.

قطاع التعليم بعد تعليق مساعدات البنك الدولي وبعض المنظمات الاخرى تلك التعقيدات السياسية الخارجية احدثت اثراً سالبا عل التعليم.

ويتأثر السودان سنويا بالأمطار والسيول والفيضانات والتي تشكل أكبر الكوارث والطوارئ المهددة لاستقرار واستمرار خدمة التعليم فالتدمير الشامل الذي تعرضت له الولايات من جراء السيول ادى الى تدمير المدارس والفصول والبنى التحتية وتظل مشكلة تغيير المناخ هاجسا كبيرا اما م استقرار العام الدراسي وثبات التقويم.

ولقد تأثر نظام التعليم بالسودان كغيره من الدول بالتحديات الصحية والكارثية المصاحبة لانتشار فيروس كوفيد19 والزى تسبب في الاغلاق التام للمدارس طوال فترة انتشار المرض، وأدت تلك الازمة الى حدوث اضرار اقتصادية بالغة اضعفت تمويل الخدمات التعليمية ومنعت المدارس من مزاولة نشاطها بالوضع المطلوب.

وفي السودان هناك حوالي (3) ملايين طفل في سن المدرسة خارج المدارس وحوالي (1.7) مليون طفل في سن المدرسة (4 - 16) سنة بحاجة إلى دعم التعليم في حالات الطوارئ، ويشمل ذلك قرابة (0.8) مليون تلميذ من النازحين داخليًّا بالإضافة إلى العائدين والمجتمعات المستضيفة واللاجئين في سن الدراسة في ولايات: دارفور، وجنوب وغرب كردفان، والنيل الأزرق. وحاليًا يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس في هذه الولايات (47%) وهو أقل بكثير من متوسط معدل الالتحاق بالمدارس في بقية البلاد.

وفيما يتعلق بتونسإن الأوضاع غير المستقرة التي تعيشها تونس نتيجة التحولات السياسية وعدم الاستقرار الحكومي أثرت بشكل حاد على موازنات الحكومة للقطاعات المختلفة ومنها التعليم فقد قللت الحكومة التونسية من ميزانية وزارة التربية إلىحدود 16% من الموازنة العامة وخصصت أكثر من 95%من ميزانية الوزارة لسداد الأجور مما أثر سلباً في البنية التحتية وعمليات صيانة المؤسسات التربوية وتجهيزهاوفاقم أزمة التعليم في البلاد.ورغم أن ميزانية وزارة التربية تصل إلى حدود(7) الاف مليون دينار أي ما يعادل(2.12) مليون دولار فإن العديد من المدارس تشكو صعوبات متنوعة ولا يملك بعضها حتى ميزانية، لهذا السبب فتحت الوزارة الباب لمجامع مالية للتبرع وقامت بمشروع مع اليونيسف. وللإشارة يبلغ عدد المؤسسات التربوية التي لم يتم ربطها بالشركة التونسية نسبة لتوزيع المياهحوالي (1450) مؤسسة فيما تشكو أغلب المدارس الأخرى من بنية تحتية مهترئة.وساهمت هذه العوامل بالخصوص في تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي إذ يبلغ عدد التلاميذ المنقطعين سنويا أكثر من 70 ألف تلميذا بمعدل 300 تلميذا يغادرون المدرسة يوميا. يلجأ 70%منهم إلى التعليم الخاص فيما لا يعود 30% منهم إلى مقاعد الدراسة.وقد دعت وزارة التربية المجتمع المدني والتونسيين بالخارج إلى معاضدة جهود الوزارة لتحسين المدارس وتركيز فضاءات ثقافية ورياضيةوعلمية.إن هذه الوضعية السيئة للمالية العامة انعكست سلبيا وبشكل واضح على تمويل التعليم مما ساهم في تراجع المدرسة العمومية وانحسار دورها.

كل تلك المشكلات التي تعاني منها الدول السابقة الذكر هي مشكلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية تدني الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أو كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى ضعف المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص في تمويل التعليم. سوف يتم مناقشتها في هذه الندوة الحوارية التي سوف تستضيف مجموعة من الخبراء

والمختصين في المجال التربوية من فلسطين واليمن والسودان وتونس، عبر الزوم، والخروج بمجموعة من الرؤى والتوصيات التي سوف تسهم في مساعدة صناع القرار في تلك الدولي في زيادة حجم الانفاق على التعليم وإيجاد مصادر جديدة لتمويله.

- **المحاور المقترحة:**

سوف تتركز أعمال الندوة الحوارية حول محورين هما:

المحور الأول:واقع تمويل التعليم العام / المدرسي في الدول المعنية بالندوة وهي(فلسطين، اليمن، السودان، تونس) ومشكلاته.

المحور الثاني:آفاق محلية لتعزيز تمويل التعليم العام/المدرسي في (فلسطين، اليمن، السودان، تونس).

- **أهداف الندوة الحوارية:**

الهدف العام: إثارة حالة من التأمل والتفكر والحوار وتبادل الخبرات فيما يتعلق بمشكلات تمويل التعليم العام في الدول المعنية (فلسطين، اليمن، السودان، تونس)وكيفية معالجة هذه المشكلات بحكمة.

- **الأهداف الخاصة:**

- التأكيد على مسؤولية الحكومات بالدول المعنية (فلسطين، اليمن، السودان، تونس) في توفير تعليم جامع ومنصف وذو جودة ومجاني للأطفال الذين هم في سن الدراسة.
- تعزيز فهم أكثر شمولية لمشكلات تمويل التعليم في الدول المعنية (فلسطين، اليمن، السودان، تونس)، خاصة التعليم العام/المدرسي.
- حشد الجهود الفكرية والحوارية لمساعدة الحكومات في الدول المعنية (فلسطين، اليمن، السودان، تونس) في الحد من تفاقم مشكلة تمويل التعليم فيكل دولة.
- اقتراح مجموعة من الحلول العملية والواقعية للمساعدة في تمويل التعليم المدرسي في (فلسطين، اليمن، السودان، تونس).

- **الفئة المستهدفة:**تستهدف ورش العمل كل من:

- تربويون ومهتمين بالشأن التعليمي
- صناع قرار وممثلون عن الحكومات.
- الأكاديميون والباحثون في الجامعات ومراكز الأبحاث التربوية.
- خبراء في مجال المساءلة الاجتماعية تجاه الموازنات العامة
- منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التأثير في السياسات العامة.
- منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم.
- ممثلو منظمات دولية عاملة في مجال التعليم على المستوي الوطني.
- إعلاميون وصحفيون ووسائل إعلام.
- لجان أولياء الأمور ونقابات المعلمين.

الزمان:

الإطار الزمني لعقد الورشة هو تاريخ (16\11\2022.

المكان:منصة الزوم

سيتم عقد ورش العمل الكترونيا من خلال منصة (ZOOM)، حيث سنحاول من خلال العمل والتعلم عن بعد ضمان تحقيق التالي:

- ✓ **المفهوم**: فهم المواضيع الرئيسية وأبعادها المختلفة.
- ✓ **التحليل**: تمكين المشاركين/ات من استخدام أفضل وأنجع وسائل التحليل.
- ✓ **العدالة والمساواة في الفرص** أثناء ورش العمل عن بعد وضمان إشراك الجميع بدون استثناء.
- ✓ **الاعتماد** على النقاش والحوار وتبادل وجهات النظر أكثر من نقل المعلومات والبيانات.
- ✓ **الاعتماد** على تزويد المشاركين/ات بأجندة اللقاء، والتفاصيل، والمواد النظرية بشكل مسبق.

➢ البرنامج الزمني للندوة الحوارية:

محاور الندوة الحوارية	الدولة	المتحدثين	المحاور	الساعة
المحور الأول: واقع تمويل التعليم العام / المدرسي في(فلسطين ، اليمن، السودان، تونس) ومشكلاته	فلسطين	أ . مؤيد عفانة	أ.جواد ابو عون	17:00- 18:00
	اليمن	د. يوسف الربعي		
	السودان	د. عبد الرحمن الرحيمة الدود		
	تونس	أ.كمال الميساوي		
المحور الثاني: آفاق محلية لتعزيز تمويل التعليم العام/المدرسي في (فلسطين، اليمن، السودان، تونس).	فلسطين	د. وحيد جبران	أ.أحمد هيجاوي	18:00- 19:00
	اليمن	أ.عبد القوي حسام		
	السودان	أ . ناجي الشافعي		
	تونس	أ.حنان نفاتي		
الغرف : نقاشات حول أسئلة الائتلاف الوطني	فلسطين		أ. جواد أبو عون	19:00- 19:30
	اليمن		أ.وفاء شمسان	
	السودان		د. اقبال يوسف احمد ابراهيم	
	تونس		أ.سهام عوادي	
التوصيات الختامية للندوة الحوارية			أ . أحمد هيجاوي	19:30- 20:00

➢ يدار اللقاء على النحو التالي:

- 5 دقائق تقديم من قبل المحاور، والتمهيد للقاء ثم تقديم المتحدثين.
- 30 دقيقة (10 دقائق لكل متحدث) لعرض وجهة نظره.
- 15 دقيقة للمشاركين للمداخلات وطرح الأسئلة.
- 15 دقيقة (5 دقائق لكل متحدث) للاستكمال والتوضيح.
- 10 دقائق للمشاركين للمداخلات وطرح الأسئلة.

- 12 دقيقة (4 دقائق لكل متحدث) للاستكمال والتوضيح.
- 3 دقائق تلخيص وغلق وشكر من قبل المحاور.

➢ الترتيبات اللوجستية:

تتولى ميس بدوي الترتيبات اللوجستية المرتبطة باللقاء وهي:

- -حجز منصة الزوم.
- توجيه الدعوات للمشاركين وضمان الحشد محليا وإقليميا.
- مراجعة المتحدثين والتأكيد عليهم وضمان الفهم والتحضير للمحاور التي سيتحدثون بها.
- توثيق تقرير عن اللقاءين يلخص أهم التوصيات والمخرجات.

➢ مراحل التنفيذ للورش:

1- عقد اجتماع لأعضاء اللجنة التحضيرية للورشة. حيث خلال هذا الاجتماع سيتم تحديد أسماء المتحدثين لكل محور، وتحضير الدعوات وقائمة الحضور، وتوزيع المهام بين الأعضاء.

2- التنسيق مع المتحدثين وجمع أوراق عمل مكتوبة من كل متحدث حسب العنوان المتفق عليه، واستلام أوراق العمل قبل الورشة.

3- التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ودعوتها للمشاركة والتحدث.

4- إعداد وإطلاق دعوة الورشة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع المنظمات الشريكة، وبالتعاون مع الحملة العربية للتعليم للجميع.

5- عقد الورشة في موعدها المتفق عليه، ووفق البرنامج المقترح بالأعلى.

6- إعداد خبر صحفي حول الورشة ونشره في وسائل الاعلام.

7- إعداد تقرير حول الورشة ونتائجها وتسليمة للحملة العربية للتعليم للجميع.

➢ فريق إعداد الإطار المرجعي:

1- **د. يوسف سلمان الريمي– اليمن.**
2- **د. وحيد جبران – فلسطين.**
3- **أ. كمال الميساوي – تونس.**
4- **أ. ناجي الشافعي – السودان.**
5- **أ. عبد القوي حسام – اليمن.**
6- **أ. ميس بدوي– فلسطين**

أسئلة ورشة النقاش والحوار المقدمة لممثلي الدول المشاركين في الورشة الحوارية:

➢ الأسئلة -فلسطين:

- ما أهم المشكلات التي تواجه تمويل التعليم المدرسي في فلسطين؟
- لماذا ينبغي الحذر من تنامي خصخصة التعليم المدرسي في فلسطين؟
- لماذا ينبغي ترشيد الإنفاق على التعليم المدرسي في فلسطين؟ وكيف؟
- كيف يمكن إحداث تحويل جوهري في تمويل التعليم المدرسي في فلسطين؟
- ما المصادر المحلية التي يمكن توظيفها لتعزيز تمويل التعليم المدرسي في فلسطين؟
- كيف يخضع تمويل التعليم المدرسي في فلسطين للابتزاز السياسي؟
- كيف يمكن زيادة الموازنات التطويرية المخصصة للتعليم المدرسي؟ وما الاوجه التي ينبغي تركيز صرف هذه الموازنات عليها؟

➢ الأسئلة – اليمن:

- ما أهم المشكلات التي تواجه تمويل التعليم العام في اليمن؟
- لماذا ينبغي الحذر من تنامي خصخصة التعليم العام في اليمن؟
- لماذا ينبغي ترشيد الانفاق على التعليم العام في اليمن؟ وكيف؟
- كيف يمكن احداث تحويل جوهري في تمويل التعليم العام في اليمن؟
- ما المصادر المحلية التي يمكن توظيفها لتعزيز تمويل التعليم العام في اليمن؟
- كيف يخضع تمويل التعليم المدرسي في اليمن للابتزاز السياسي؟
- كيف يمكن زيادة الموازنات التطويرية المخصصة للتعليم العام؟ وما الاوجه التي ينبغي تركيز صرف هذه الموازنات عليها؟

➢ الأسئلة - السودان:

- ماهي السياسات التعليمية المناسبة لتحول التعليم نحو الجودة والمواكبة؟
- ما هو دور التمويل في فعالية التضامالتعليمي؟
- ماهيالاستراتيجية المناسبة لتطوير قطاع التعليم؟
- ما هو دور المنح الانمائية في دعم الدول الفقيرة؟
- ماهي الفوائد العلمية المتحصلة من الدراسات والبحوث التربوية؟

➢ الأسئلة - تونس:

- أي دور للمجتمع المدني التربوي في تمويل التعليم؟
- كيف يمكن الضغط على الحكومات للزيادة في الإنفاق على التعليم؟
- كيف يمكن تحويل ديون الدول الفقيرة إلى تمويل التعليم؟
- ماهي المقترحات التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني التربوي للزيادة في الإنفاق على التعليم؟
- هل يمكن توحيد الجهود بالنسبة للائتلافات في مستوى وضع خطة مشتركة للضغط والمناصرة من أجل الرفع في الإنفاق على التعليم؟